# الفصل الثاني

## التطور في خصائص النظام السياسي الدولي

المبحث الأول : المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي .

المبحث الثاني : المرحلة الثانية في تطور النظام السياسي الدولي .

obeikandl.com

obeikandl.com

## الفصل الثاني

## التطور في خصائص النظام السياسي الدولي

انبثق النظام السياسي الدولي بالشكل الذي نعرفه اليوم من النظام السياسي الأوروبي الذي ظهر في أعقاب انهيار الاقطاع في أوروبا . وقد ساعد على ظهور نظام الدول القومية ، بكل احتياجاتها وأطماعها وتطلعاتها ، المناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة وما أعقبه من محاولات للاصلاح الديني وهي الأحداث التي هزت الفكر السياسي الأوروبي من جذوره وأدت إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد أن سيطرت الأخيرة في السابق سيطرة سياسية تكاد تكون بغير حدود .

ومن ناحية ثانية ، فان التطور الذي حدث في طرق الاتصال والانتقال وكذلك الثورة التجارية التي عرفت بالظاهرة المركنتيلية أسهمت هي الأخرى في تدمير القواعد التي ارتكزت عليها سيطرة نظام الاقطاع في العصور الوسطى كما أدت إلى بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية بشكل لم يكن معروفا من قبل وأصبحت الدولة القومية تعبر عن قيم وأفكار جديدة من أهمها اطلاقا فكرة القومية التي أصبحت نواة الاستقطاب بالنسبة لولاءات الأفراد وانتماءاتهم السياسية والعاطفية واحدى القوى الأساسية المحركة للسلوك الدولي في مختلف مظاهره وأشكاله وسواء كانت وجهته التعاون أو الصراع ، الحرب أو السلام(١)

وهذه الحقيقة التاريخية ونعني بها بروز الدولة القومية الحديثة هي التي هيأت الأساس نحو قيام النظام الدولي الأوروبي وهو النظام الذي تبلورت معالمه وتحدد اطاره العام في معاهدة وستفاليا الشهيرة التي عقدت في عام ١٦٤٨ والتي أنهت الحروب الدينية في أوروبا مبتدئة بذلك حقبة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية.

ويمكن القول بأنه وحتى مطلع القرن الحالي أو بالتحديد إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة كانت السياسة الدولية لا تعدو أن تكون مرادفا للسياسة

الأوروبية غير أن ذلك الوضع بدأ يتغير وبخاصة في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية حيث تضاعفت اعداد الدول المستقلة الكائنة في المجتمع الدولي حتى وصلت إلى أكثر من مائة وخمسين دولة في الوقت الحاضر بعد أن كانت احدى وخمسين دولة فقط في عام ١٩٤٥ . (٢)

ولم تكن تلك الزيادة العددية فقط هي التي تستر عي الانتباه وانما كان لاتساع نطاق التمثيل الجغرافي لهذه الدول في النظام الدولي القائم دلالات بالغة الأهمية ومن أمثلة ذلك أن الدول الأفريقية والآسيوية التي كانت معظمها فيما سبق مناطق للنفوذ الاستعماري، أصبحت تشكل ما يربو على ستين في المائة من جملة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد ترتب على ذلك أن النظام الدولي الذي كان يعمل حتى وقت ليس ببعيد في الاطار الثقافي والحضاري الغربي البحت، قد غزته اليوم تيارات ثقافية وحضارية ونماذج من القيم السياسية والمذهبية التي تختلف في محتواها وأهدافها عن هذه القيم والأنماط الغربية . وهذا الواقع الجديد بكل جوانب التنوع والتعقيد فيه ينتج تفاعلات ويسهم في خلق أوضاع تؤثر بصورة حاسمة على مجريات تطور هذا النظام الدولي كما سيتضح لنا بالتفصيل في سياق الجزء الثاني من هذا التحليل .

## مراحل تطور النظام الدولي

في محاولتنا تحليل الخصائص الأساسية التي ميزت النظام السياسي الدولي خلال المراحل المختلفة التي سلكها تطوره ، فاننا ومن قبيل التركيز سنقسم هذا التحليل في نطاق مرحلتين تاريخيتين رئيسيتين :

(أ) المرحلة الأولى ، وتبدأ منذ عقد معاهدة وستفاليا في عام ١٦٤٨ التي أقامت النظام الدولي الحديث المبني على تعدد الدول القومية واستقلالها وتنتهي بقيام الحرب العالمية الأولى .

(ب) المرحلة الثانية ، وتبدأ منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ولا تزال مستمرة حتى الآونة الحاضرة .

## المبحث الأول

### المرحلة الأولى في تطور النظام السياسي الدولي

اذا تتبعنا الاتجاهات التي تطور فيها النظام السياسي الدولي في هذه المرحلة فيمكننا أن نجملها فيما يلي :

**(أولا)** انه ومع بداية تطور هذا النظام كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التعامل الدولي الأساسية كما أن علاقات هذه الدول القومية ببعضها كانت تتم على المستوى الرسمي أي التعامل على مستوى الحكومات وليس على أي مستوى آخر . وبمعنى آخر فانه لم تكن قد انبثقت إلى دائرة العلاقات الدولية كل هذه التنظيمات والمؤسسات والمصالح والجماعات التي تشكل ركيزة حيوية من ركائز التعامل الدولي المعاصر في مختلف مجالاته والتي تتم على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية .

ودلالة هذا الوضع هو أن حجم التعامل الدولي كان محدودا ولم يكن قد تشعب وتعقد بالصورة التي نراها اليوم والتي تخلق في محيط العلاقات الدولية مشكلات لا تنتهي.(٣)

**(ثانيا)** ان الأيديولوجية ـ اذا حق لنا أن نسميها بالأيديولوجية تجاوزا ـ التي غلبت على عمل هذا النظام واعتبرت بمثابة اطاره الفلسفي كانت ايديولوجية الدولة القومية التي تمثلت عناصرها الرئيسية في :

(أ) مبدأ السيادة القومية .

(ب) مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى

(ج) مبدأ الولاء القومي .

فتصرفات الدول انبنت في معظمها على اعتبار أن لكل دولة الحق في أن تفعل ما تشاء دفاعا عن وجودها ومصالحها بعيدا عن تدخل الدول الأخرى

وأيضا دون خضوعها لسلطة أخرى أعلى منها ولم تشعر الدول عند هذه المرحلة من تطور النظام الدولى بوجود قيود أخلاقية أو أدبية أو قانونية على تصرفاتها.

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات فان مبدأ الولاء القومى كان قد سيطر هو الآخر على مشاعر الأفراد الذين احتوتهم هذه الدول وأى تمرد على هذا الولاء كان ينظر إليه على أنه خيانة وطنية وقومية لا تغتفر . وكانت العقيدة السائدة أن ولاء الفرد لدولته لم يكن موضع مساومة، كما كان من غير المسموح به اطلاقا نقل ذلك الولاء إلى دولة قومية أخرى . وقد ساعد مبدأ الولاء القومى على تدعم الاتجاهات التى تفصل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة واخضاع الثانية للأولى بعد أن كان العكس هو الصحيح .

(ثالثاً) ان امكانيات تأثير دولة على غيرها كانت محدودة واتخذ هذا التأثير في الغالب مظهر الضغط الخارجى بشقيه الدبلوماسى والعسكرى .

فهذه المرحلة من تطور النظام الدولى لم تعرف أسلحة الحرب النفسية والدعائية أو الضغط بأدوات الحرب الاقتصادية أو التغلغل بالثقافات والمعتقدات المذهبية في الدول الأخرى أو تحريض الرأى العام الداخلى ضد حكوماته أو ممارسة التخريب السياسى من الداخل من خلال حركات أو أحزاب تنتمى بفكرها وولائها إلى بعض الدول الخارجية مهما كان في ذلك من تعارض مع قيم أو اتجاهات المجتمعات التى تنتمى إليها .

وترتيبا على ذلك فانه لم يكن هناك نطاق واسع من أدوات التأثير الدولى التى يمكن التمييز بينها بحسب الضرورات الموضوعية التى تحتم ممارسة هذا التأثير تحقيقا لأهداف معينة تتوخاها الدولة في سياستها الخارجية .

(رابعا) ان أقوى الدول كانت تقع في أوروبا الغربية ومن ثم فان مركز الثقل والتأثير في سياسات المجتمع الدولى واتجاهاته كان ينحصر في أوروبا ومن بين هذه الدول على سبيل المثال : بريطانيا وفرنسا وهولندا

وقد نتج عن هذا الوضع ان مناطق كثيرة من العالم لم تكن ذات أهمية سياسية بالنسبة للكيفية التى يعمل بها النظام الدولى وكان ذلك يرجع إلى عدم مقدرتها على توليد ضغوط أو اطلاق قوى في اتجاهات معاكسة ، وبالتالى فانه لم يكن لها تأثير يذكر على القرارات الكبرى التى تتخذ في اطار هذا النظام والسبب في ذلك هو ان معظم هذه المناطق (آسيا – أفريقيا – أمريكا اللاتينية) كانت في حالة تبعية استعمارية .

( خامسا ) ان الصراعات والتوترات الداخلية لم تكن تتعدى حدود الدول ، وبمعنى آخر فان تدويل النزاعات الداخلية لم يكن من سمات النظام الدولى وبعكس ذلك وكما سنرى فيما بعد مظهرا حيويا آخر من مظاهر التغير الذى طرأ على كيفية عمل هذا النظام في مراحله الأكثر تقدما حيث أصبح لتلك الصراعات دلالات وأصداء وردود فعل دولية تتفاوت في قوتها بالطبع بحسب التفسيرات التى تنسب إليها وأيضا بحسب ارتباطها بالمصالح القومية للدول الخارجية .

وربما كان ذلك راجعا في الأساس إلى بطء أساليب الاتصال الدولى مما تسبب عنه ضعف الحساسية لهذه الظواهر والتطورات الداخلية .

وإلى جانب هذه الحقيقة التكنولوجية فان هناك سببا آخر أسهم في اضعاف تلك الاستجابات الدولية وهو أن مصالح الدول لم تكن قد اتسعت وتشابكت إلى الحد الذى يكون فيه لهذه الصراعات والتوترات الداخلية أى مساس مباشر أو غير مباشر بها على غرار ما يحدث في العلاقات الدولية المعاصرة .

( سادسا ) انه على الرغم من وجود صراعات واختلافات تقسم بين الدول الا أن هذه الاختلافات لم تكن ذات طبيعة ايديولوجية وانما كانت ترجع في معظمها إلى الصراع بين العائلات المالكة .

وعدم وجود اختلافات ايديولوجية وفر للدول درجة عالية من المرونة في الدخول والانسحاب من المحالفات الدولية حسب ما تقتضيه الظروف والمواقف ولم يكن ينظر إلى تلك التصرفات على أنها غير أخلاقية ، والارتباط بين العوامل

المذهبية وبين المرونة وعدم المرونة في السلوك السياسي الدولي حقيقة ثابتة . فالأيديولوجية تعتبر من أهم القوى المقيدة لحرية الحركة في السياسة الدولية لأن الدول تحس بالحرج – أدبيا وسياسيا وأخلاقيا – في الانحياز إلى جانب يعتنق أيديولوجية مناقضة لايديولوجتها ضد جانب آخر تشاركه أيديولوجيته وهناك العديد من الامثلة التي تصور هذا الوضع ومن أبرزها ان طرد يوغسلافيا من رابطة الدول الشيوعية – الكومنفورم في عام ١٩٤٨ وما تبع ذلك من أساليب التهديد والحصار النفسي والدعائي والسياسي التي نفذها الزعيم السوفيتي ستالين في مواجهة الرئيس اليوغسلافي تيتو . لم يدفع يوغسلافيا إلى الانحياز إلى جانب العالم الغربي الذي يدين بأيديولوجية مختلفة .

ولهذا يمكن القول ان اختفاء العائق الأيديولوجي من بيئة العلاقات الدولية في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي جعل من عامل المصلحة القومية وحده المؤشر الذي يحدد للدول اتجاه حركتها في المجتمع الدولي كما برزت في اطاره كل أنماط السلوك الخارجي على عكس ما يحدث الآن .

( سابعا ) ان الانتشار الثقافي كان محدودا أو بطيئا وفي بعض الحالات كان هناك ما يمكن أن نسميه بالثقافة الاقليمية (Regional Culture) . ولم تكن قد تطورت وسائل نشر هذه الثقافات وترويجها .

ودلالة هذا الأمر بالنسبة للعلاقات الدولية هي أن استخدام الأدوات الثقافية في التأثير السياسي الخارجي لم يكن قد تبلور بعد كما لم تكن قد ظهرت تلك الدعاوى التي ترددها بعض الدول في الوقت الحاضر ومفادها أن لهذه الدول ثقافات عالمية أكثر أصالة وعمقا وشمولا من غيرها من الثقافات القومية .

وعلى أي حال فان ما يعنينا هنا هو أن انتشار الثقافات القومية عبر حدود الدول لم يكن من بين المعايير الهامة التي تقيس بها الدول مكانتها الأدبية في المجتمع الدولي .

( ثامنا ) ان صراعات المصالح التي كانت تثور بين الدول كان يمكن تسويتها أحيانا بأسلوب التفاوض بين أطرافها المعنيين الا أنه لم تكن هناك

مؤسسات دولية يمكن الرجوع إليها وتحكيمها في تلك الخلافات لايجاد حلول لهـا وفي الأحوال التي كان يتعذر فيهـا تسوية مثل هذه الخلافات بطريقة ودية فانه كان ينظر إلى الحرب على أنها الحل الطبيعي لها .

( تاسعا ) ان التفرقة بين الحرب والسلام في علاقات الدول كانت واضحة بل وقاطعة إذ لم يكن هناك ما يمكن تسميته بنصف سلام أو حرب باردة كما تطور الحال فيما بعد .

فالسلام كان يعني وجود التقاء أو توافق في مصالح الدول بشكل أساسي أما الحرب فكانت تعني أن التصادم في المصالح قد وصل حدا لا يمكن احتماله أو قبوله أي أن مدى التوافق أو التناقض في المصالح القومية للدول كان الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في التفرقة بين الظروف التي تشجع على السلام أو تدفع إلى الحرب ، ولم يكن المجتمع الدولي قد توصل آنذاك إلى معرفة الأدوات الأخرى ـ بخلاف أداة العنف المسلح ـ التي يمكن الاعتمـاد عليها في حسم تلك التناقضات أو التقريب بينها . وإذا جاز لنا أن نصور هذا الوضع بعبارة أخرى فبالامكان القول ان الحرب في هذه المرحلة كانت موجهة أساساً إلى مصادرة أسباب التصادم في المصالح وتصفيتها نهائيا ويختلف ذلك عما يحدث اليوم من واقع ان استخدام الأدوات غير القائمة على العنف المسلح لا يزيل مصادر التصادم في المصالح بصفة نهائية وانما يحاول أن يخفف من الأعراض التي يفرزها هذا التصادم ومنع تصاعدها إلى نقطة الحرب المسلحة وهذا هو الأساس فيما يعرف اليوم في السياسة الدولية باصطلاح نصف حرب أو نصف سلام .

( عاشرا ) انه فيما يتعلق بالحرب أو الصراع المسلح فقد كانت له بعض خصائص تراعيها الدول كبديهيات مسلم بها ومن ذلك :

( أ ) ان القدرة على الهجوم المفاجيء كانت محدودة .

(ب) ان الضربات المبدئية الأولى التي توجه إلى العدو لم تكن تنتهي على الفور بتدميره أو نسف مقدرته على الرد والمقاومة وانما كان الصراع المسلح يستمر إلى نهايته .

(ج) ان الدولة التى تتعرض للهجوم المسلح كانت لديها فرصة كافية لتعبئة قواها العسكرية والسياسية في مواجهة أعدائها .

(د) ان المزايا الناتجة عن الهجوم كان ينظر إليها على أنها مؤقتة وان في مقدور الدفاع أن يدير الدفة مرة أخرى لصالح الدولة التى تكون هدفا للهجوم .

(هـ) انه كان هناك تناسب طردى بين قوة الدولة العسكرية واحساسها بالأمن .

(و) انه رغم الاعتراف بفظائع الحرب فان آثارها التدميرية لم تصل إلى الدرجة التى تجعل الدول تستبعد الحرب كأداة من أدوات السياسة القومية .

(ز) انه لما كانت القدرة التدميرية للحرب تنحصر في اطار يمكن القبول به لذا فانه لم توجد الحاجة إلى تطوير نظريات أو مبادىء تحصر الحروب في نطاق محلى مثلما حدث بعد ذلك عندما وضعت نظرية الحرب المحدودة كرد فعل مباشر للتدمير الشامل الذى يمكن أن تجلبه الحرب النووية .

كان هذا باختصار الشكل العام للنظام السياسى الدولى حتى أوائل القرن العشرين عندما بدأ يتغير جذريا شكلا ومضمونا . وتجىء الحرب العالمية الأولى كنقطة فاصلة في تحديد اتجاهات ومعالم هذا التغيير الذى أخذ يتعمق ويتسع نطاقه وتقوى آثاره خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها .

## المبحث الثاني

## المرحلة الثانية في تطور النظام السياسى الدولى

أما عن خصائص المرحلة الثانية من تطور النظام السياسى الدولى فيمكن ايجازها هي الأخرى على النحو التالى :

(أولا) زيادة عدد الدول الأطراف في هذا النظام كنتيجة لخروج الكثير من المناطق من اطار النفوذ والسيطرة الاستعمارية وحصولها على استقلالها السياسي وسيادتها القومية ، واتجاهها نحو دعم كيانها القومي والاقليمي في مواجهة غيرها من وحدات التعامل الدولي .

ولم يكن التغير الذي حدث مجرد ظاهرة كمية في الأساس وانما كان يمثل تحولا كيفيا بالدرجة الأولى حيث أصبح لهذه الوحدات السياسية الجديدة تأثيرات قوية ومتزايدة ازاء ما يتخذ في داخل هذا النظام الدولي من قرارات .(٥)

(ثانيا) انه اذا كانت هناك بعض المناطق الجغرافية التي لم تكن بذات أهمية سياسية في الماضي فان الوضع اختلف الآن إذ أن ما يقع في أي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الفعل الفورية في الأجزاء والمناطق الأخرى وتشهد بذلك المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة .

وعليه يمكن القول بأن الحدود الجغرافية للنظام الدولي قد امتدت لتشمل العالم كله ، ولم يعد هناك مكان للنظرة التقليدية التي قامت على التمييز الحاد بين المناطق الاستراتيجية الفعالة والمناطق الهامشية غير المؤثرة في علاقات القوى والمصالح الدولية فكل المناطق ، وبلا استثناء ، أصبحت تؤثر في هذه العلاقات على تنوعها واتساع مداها .

(ثالثا) التغير الجذري الذي حدث في كيفية توزيع القوة على المستوى العالمي وقد نشأ ذلك كنتيجة لانهيار القاعدة الاستعمارية التي ارتكزت عليها قوة غرب أوروبا في المرحلة السابقة والتي استطاعت من خلالها أن تسيطر على النظام السياسي الدولي .

ومن ضمن مراكز القوى الجديدة التي انبثقت خارج أوروبا الغربية ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية . وفي الأعوام الخمسة عشر التي تلت الحرب العالمية الثانية سيطر نظام القطبية الثنائية في السياسة الدولية كان مركز الثقل في كل من الكتلتين الغربية والشيوعية ، دول غير أوروبية . وكان

لذلك دلالته البالغة لأنه لأول مرة في تاريخ النظام الدولى ، تدخل الدول الأوروبية في نطاق السيطرة والتحكم الذى تمارسه دول واقعة خارج هذا الاطار الجغرافي.

( رابعا ) ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التى تؤثر في أوضاع المجتمع الدولى بصورة لم تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسى الدولى . وقد ترتب على ذلك تضاعف حجم المعاملات الدولية وامتدادها إلى نواح لم تكن مطروقة من قبل ، كما شهدت هذه المرحلة ظهور مؤسسات ومنظمات لها سلطات فوق قومية (Superanational) وقد حدث هذا لأول مرة في تاريخ العلاقات الدولية وكانت أولى هذه المنظمات فوق القومية مجتمع الفحم والصلب الأوروبي الذى أنشىء في عام ١٩٥٢ (٦)

( خامسا ) التطور الذى حدث في سلطة وكيان ومسئوليات التنظيم الدولى . وهو التنظيم الذى بدأ بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ممثلا في عصبة الأمم ثم اتسع نطاقه بعد الحرب العالمية الثانية ممثلا في الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المنبثقة منها مثل منظمة العمل الدولية، واليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير . ومؤسسة التمويل الدولية . وهيئة التنمية الدولية ، وصندوق النقد الدولى . ومنظمة الصحة العالمية ، والمنظمة الدولية للطيران المدني . والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد العالمى للبريد ، والمنظمة البحرية الاستشارية ، والاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ( الجات ) ، الخ.

وقد خلقت هذه المنظمات امكانات جديدة وواسعة لحل المشكلات التى تنشأ داخل النظام الدولى .

( سادسا ) أن الدول القومية لم تعد تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولى ، فالمنظمات الدولية والاقليمية تعتبر مصادر جديدة للسلطة في هذا النظام، وعلية ، فان الدول لا تتمتع اليوم بالسيادة المطلقة كما كان مفترضا في السابق ، كما أن هذه الدول لا تستطيع أن تتقوقع وتنعزل بفعل الحاجة إلى التعاون مع

غيرها في العديد من الأمور والمجالات . ويبدو هذا بشكل خاص في حالـــة الدول الحديثة العهد بالاستقلال .

( سابعا ) يرتبط بالعامل السابق أن المبادىء الرئيسية التى تحكمت في عمل النظام السياسى الدولى في الماضى وهى مبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل . ومبدأ الولاء القومى . فقدت أهميتها وتأثيرها بصورة واضحة . فمبدأ السيادة القومية بشكله المطلق السابق أصبح لا يتفق مع :

( أ ) اعتماد الدول المتبادل على بعضها في النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية .

(ب) التفاوت الضخم في إمكانات القوة وفي القدرة على التأثير التى تتمتع بها بعض الدول دون البعض الآخر .

وعلى هذا فقد أصبحت السيادة القومية أقرب إلى المبدأ القانوني منها إلى الواقع السياسى . وأيضا فان مبدأ عدم التدخل أصبح لا يتفق هو الآخر مع الواقع السياسى الحالى ، فحتى التأثير بالايديولوجيات أصبح ينظر إليه على أنه نوع من التدخل في الأوضاع الداخلية للدول الأخرى ، وينبنى هذا الاعتقاد على أساس أن التأثير المذهبى يمتد إلى نماذج الفكر والسلوك التى تعتنقها تلك الدول ، وبالتالى فإن التحول الذى يحدث فيها يكون في مصلحة الدولة التى تمارس ذلك التأثير ولحسابها .

كذلك يمتد هذا التغير إلى مبدأ الولاء القومى ، ولا تستطيع أى دولة أن تدعى اليوم أنها تحتكر ولاء كل الأفراد الذين يقيمون فيها أو ينتمون إليها فهذا الولاء الفردى قـــد يذهب إلى حركـــة سياسية معينة أو إلى تنظيم دولى أو إلى مؤسسات فوق قومية ويبدو هذا واضحا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . (٧)

( ثامنا ) التنوع الضخم والملحوظ في أدوات التأثير الدولى المتبادل وبخاصة في مجال التأثير الداخلى خلافا لما كان عليه الحال في الماضى حيث انحصرت أدوات التأثير — كما سبق أن ذكرنا — في النطاقين الدبلوماسى والعسكرى

واتخذت طابع الضغط الخارجي فقط . أما الآن ، فقد حدث نوع من التكامل المنسق بين أدوات التأثير الداخلي وأدوات التأثير الخارجي . ومن هذه الأدوات المستخدمة على سبيل المثال : المعونات الاقتصادية والفنية ، والمساعدات العسكرية ، ووسائل الحرب الاقتصادية والنفسية والدعائية ، والتأثيرات الثقافية والمذهبية ، الخ . وقد أثبتت هذه الوسائل الجديدة تفوقا هائلا بمقياس الفعالية والتأثير على الأساليب الدبلوماسية والعسكرية التقليدية .

( تاسعا ) أنه لم يعد ينظر إلى القوة والتأثير والنفوذ في المجتمع الدولي ، على أنها مجرد التفوق في امكانات العنف المسلح كما كان الحال في المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي ، وانما أصبحت هذه بمثابة المحصلة النهائية لعدد كبير من العوامل المتداخلة التأثير ، وبعض هذه العوامل له طابع مادي مثل القوة الاقتصادية ، أو مستوى التطور الصناعي والتكنولوجي ، أو كمية الموارد الطبيعية المتاحة ، أو حجم القوة البشرية ، أو الموقع الجغرافي ، أو مخزون الدولة من الأسلحة ونوعيته ، الخ ، في حين أن البعض الآخر ليست له هذه الطبيعة المادية مثل كفاءة الأجهزة الدبلوماسية والدعائية ، وكفاءة التنظيم السياسي والاداري ، والجوانب النفسية والمعنوية ، ونماذج التعليم والثقافة القومية ، الخ . (٨)

( عاشرا ) ان تأثير الرأي العام على تشكيل السياسة الخارجية أصبح أكبر بكثير مما كان عليه الحال في الماضي والرأي العام الداخلي أصبح هدفا مهما ليس فقط بالنسبة لواضعي قرارات السياسة الخارجية في داخل الدولة بل وفي خارجها أيضا .

( حادي عشر ) التضاعف في أهمية الأيديولوجيات التي دلت على استطاعتها التأثير في السياسة الدولية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي في المرحلة السابقة . وهذه الأيديولوجيات حين تقترن بحركات سياسية نشطة ، وحين تجد امكانيات دعائية تستطيع أن تنفذ منها إلى تحقيق أهدافها ، فانها تتمتع بمقدرة ضخمة على تخطي الحدود القومية والتأثير في الدول الأخرى .

وقد ترتب على التعصب المذهبي وما يرتبط بكل أيديولوجية من منهاج عمل ، أو من سياسة متميزة ، أن انقسمت الدول والشعوب على بعضها وبشكل حاد

واستخدمت الأيديولوجية كمبرر لانتهاج سياسات متطرفة في بعض الأحوال.

وهذا التطور في أهمية العامل الأيديولوجي أدى إلى نتيجة أخرى هامة وهي أنه جعل السهولة النسبية السابقة في الدخول إلى المحالفات الدولية أو الخروج منها ، أقل بكثير مما كان عليه الحال في الماضي.

(ثاني عشر) ومن معالم التطور الأخرى في النظام السياسي الدولي أن الصراعات والنزاعات الداخلية أصبحت لها دلالات دولية، أي أن نطاق التأثر والانفعال بها أصبح يتعدى الحدود القومية للدولة إلى الدول الخارجية ، واقترن بذلك اتجاه الدول إلى محاولة التدخل في هذه النزاعات المحلية واستغلالها في خدمة سياساتها ومصالحها ومن أمثلة ذلك : الثورة البولشفية في روسيا في عام ١٩١٧ والحرب الأهلية الأسبانية في عام ١٩٣٦ ، والحرب الأهلية في اليونان في عام ١٩٤٧، والحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٥٨، ومنذ عام ١٩٧٥وحتى اليوم، والحرب الأهلية في قبرص في بداية الستينات ، والحرب الأهلية في نيجيريا في عام ١٩٦٧، والحرب الأهلية في الباكستان في عام ١٩٧١ والتي انتهت بفصل إقليمها الشرقي عنها واعلانه دولة مستقلة بفعل تدخل وتأييد بعض القوى الخارجية ، الخ .

(ثالث عشر) ان التفرقة بين الحرب والسلام لم تعد قاطعة كما كان الحال من قبل ، بل ظهر نطاق واسع من أدوات الصراع الدولي التي يتراوح مداها بين الحرب التقليدية المحدودة،والحرب التقليدية العامة ، والحروب النووية التي تستخدم فيها الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية معا ، هذا بالإضافة إلى تطور بعض مظاهر الصراع المسلح الأخرى مثل الحروب غير النظامية وحروب العصابات ، والتوسع في تطبيق أساليب الاستراتيجية غير المباشرة .

والدول عندما تختار من بين هذه الأدوات فانها تفعل ذلك بما يتناسب مع حجم المصالح التي تشعر أنها مهددة بالخطر ، أي أن استجابات الدول للتحديات الخارجية أصبحت تحوم على التمييز ، ولم تعد عامة أو شاملة كما كان يحدث في الماضي .

وقد ترتب على هذا التغيير الذى حدث ، ان الصراع المسلح لم يعد يعنى وجود تناقضات جذرية في مصالح الدول كما أن السلام لم يعد يعنى عدم وجود مثل تلك التناقضات .

( رابع عشر ) ان الصراع المسلح قد تغيرت خصائصه كثيرا عن ذى قبل. ويبدو هذا التغيير في عدد من الجوانب الأساسية التى من أهمها :

١ — ان القدرة على الهجوم المفاجىء أصبحت ذات أهمية ضخمة جدا ، والوقت الذى يستغرقه التحذير لا يتعدى ثوان أو دقائق في كثير من الأحوال .

٢ — ان الضربات الأولى التى توجهها دولة ضد أخرى قد تكون قاتلة وهذا ما يطلق عليه القدرة على التدمير بالضربة الأولى .

٣ — ان الدولة التى تتعرض لهجوم ساحق قد لا تجد وقتا بالمرة لتعبئة قواها العسكرية والسياسية .

٤ — ان الصراع المسلح متى بدأ فقد يتطور وينتهى بسرعة مذهلة.

٥ — ان معدل التطور والتغيير في الأسلحة سريع جدا وجذرى .

٦ — انه لم يعد في المقدور الادعاء بأن الزيادة في القوة العسكرية للدولة لابد وأن يتبعها بالضرورة زيادة في الشعور بالأمن القومى خلافا لما كان عليه الحال في السابق .

٧ — ان القوة التدميرية الرهيبة للأسلحة التى تمتلكها الدول الكبرى تجعل من المواجهة العسكرية بينها أمرا غير مرغوب فيه .

والمحصلة الأخيرة لهذا التطور الذى حدث في طبيعة الصراع المسلح وفي أدواته هى مزيد من الترشيد في حسابات وسلوك المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية . (٩)

وكل هذه الاعتبارات التى سلفت الإشارة إليها تعكس مدى التحول الذى حدث في النظام السياسى الدولى من حيث : طبيعة العناصر المكونة له ، والظروف التى تحيط به . والمؤثرات التى تحدد الكيفية التى يتفاعل ويعمل بها .

## الهوامش

(١) راجع في ذلك :

Charles Schliecher: International Relations-Cooperation and Conflict, (Prentice Hall of India, Delhi, 1963), pp. 19-29.

Fred Greene: Dynamics of International Relations, Power, Security and Order, (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1968).

(٢)

Carles Lerche & Abdul A. Said: Concepts of International Politics, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1970), pp. 122-123.

(٣)

Andrew Scott: The Functioning of the International Political System, (The Mac-Millan Company, New York, 1967), p. 12.

(٤)

Ibid, p. 18

(٥)

bid, p. 18

(٦) Ibid, p. 18

(٧) Ibid., pp. 19 - 21.

(٨) Ibid., p 20

(٩) Ibid , pp 24 - 25.



openkandl.com

# تطور النظام السياسي الدولي : مراجع مختارة


1 - Ambrose, Stephen E.Rise to Globalism: American Foreign Policy 1938-1970, (Penguin, Baltimore, 1971).

2 - Aron, Raymond, Peace and War, translated by Richard Howard and Annette B. Fox, (Doubleday, Garden City, N.Y., 1966).

3 - Deutch, Karl, Some Concepts about Social Systems, Some Concepts about Politics, in the Analysis of International Relations, (Prentice Hall, Inc., N.J., 1969), pp. 129-218.

4 - Goffman, Erving, Strategic Interaction, (University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 1969), pp. 129-218.

5 - Herz, John, The Rise and Demise of the Territorial Stats, (Columbia University Press, N.Y., 1959).

6 - Kaiser, Karl, The Interactions of Regional Subsystems: Some Preliminary Notes on Recurrent Patterns and the Role of Superpowers, (World Politics, July 1968).

7 - Kaplan, Morton, Balance of Power, Bipolarity and Other Models of International Politics and Foreign Policy, edited by James Rosenau, (The Free Press, New York, 1961), pp. 343-349.

8 - Liska, George, Nations in Alliance: The Limits of Interdependence, (Johns Hopkins Press, Baltimore, 1962).

9 - Miller, Linda, America, Europe and the International Syatem, (World Politics, January 1969), pp. 315-341.

10 - Morse, Edward, The Transformation of Foreign Policies: Modernization, Externalization and Interdependence, (World Politics, April 1970), pp. 123-150.

11 - Morse, Edward, Crisis Diplomacy, Interdependence, and the Politics of International Economic Relations, (World Politics, Spring 1972), pp. 123-150.

12 - Muir, Ramsay, The Interdependent World and Its Problems, (Constable, London, 1932).

13 - Pinder, John, Positive Integration and Negative Integration, (The World Today, January 1968).

14 - Schelling, Thomas, Arms and Influence, (Yale University Press, New Haven, Conn, 1966).

15 - Scott, Andrew, The Functioning of the International Political System, op.cit., pp. 11-26.

16 - Waltz, Kenneth, The Stability of a Bipolar World, (Daedalus, Vol. 93, no. 3, Summer 1964).

18 - Young, Oran, Interdependence in world Politics, (International Journal, Autumn 1969).